

الموضوع: تسوية المنازعات الدولية الخاصة بالمنظمات الدولية

السيد بيمال ن. باتيل

عضو لجنة القانون الدولي، الاثنين، 1 مايو 2023

المرجع: ILC/SIDIO/2023/250

سيدتي الرئيسة وأعضاء المكتب المحترمين،

1. دعا السيد ناريندرا مودي، رئيس وزراء الهند الموقر، رئاسة الهند لمجموعة العشرين بأحد أكثر الأفكار تأثيرًا والتي تهدف إلى تشكيل مصير العالم - وبالتحديد **فاسوديف كوتومبكام**، عائلة واحدة، أرض واحدة ومستقبل واحد. ينطبق هذا المبدأ بشكل مناسب على عملنا وولايتنا.
2. سيدتي الرئيسة، إن فترة الخمس سنوات هذه تضع أيضًا سوابق كما لو كانت السوابق قد تصبح هي المعايير. أولاً، ترأست الجلسة سيدتان رائعتان وممارستان للقانون الدولي إلى جانب عضوية إجمالي 5 نساء من آسيا وإفريقيا ومجموعة أوروبا الغربية بلغة الأمم المتحدة. تهانينا الحارة لكم جميعاً ولكل الأعضاء. ثانيًا، للمرة الأولى، تناول خمسة رؤساء مشاركين أحد أهم الموضوعات، ألا وهو ارتفاع مستوى سطح البحر. ثالثًا، يعمل 16 عضوًا جديدًا في المجموعة الأولى من بينهم 7 أعضاء جدد من إفريقيا و 6 أعضاء من آسيا، مما يعني انضمام 81٪ من الأعضاء الأفارقة والآسيويين الجدد إلى اللجنة. بعبارة أخرى، من المرجح أن يشكّل الزخم الجديد والأفكار الجديدة والتطلعات الجديدة لإفريقيا وآسيا شكل عملنا ومخرجاتنا. هناك سابقة أخرى ربما تكون محرّجة وغير ملائمة قليلاً ولكنها حقيقة من حقائق الحياة، على الرغم من حقيقة أن 16 أو ما يقرب من 50٪ من الأعضاء كانوا ينتظرون الانضمام إلى اللجنة لمدة تصل إلى 13 شهرًا، فإن المكتب بأكمله واللجان والمجموعات، المقررون الخاصون حتى الآن ينتمون إلى فترة الخمس سنوات السابقة. بما أن العملية غير الرسمية التي أدت إلى تعيين رئيسين قد صيغت بطريقة جماعية، مما مهد الطريق لأعضاء فترة الخمس سنوات السابقة، فإنني أذكر نفسي ما إذا كان بإمكاننا العمل معًا لضمان التمثيل العادل والمنصف في جميع أعمال الهيئة.
3. سيدتي الرئيسة، ولكن بالنسبة لعضو واحد، تظل آسيا ممثلة تمثيلاً ناقصًا تمامًا ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لـ 59.76٪ من سكان العالم بما في ذلك عدد قليل من أكبر وأقدم الحضارات والأنظمة القانونية في العالم اعتبارًا من يوم أمس 27 أبريل 2023، لا تزال في هذا الوضع. إن الشرعية والسلطة ومصداقية عمل اللجنة وتأثيرها يمكن أن تستمر في المعاناة من أوجه القصور من عدة أنواع. كيفية التخفيف من هذا والعديد من أوجه القصور الأخرى فيما يقرب من 80 عامًا - سواء كان عجزًا بين الجنسين، أو عجز التمثيل الأفريقي الآسيوي أو عجزًا في البلدان النامية، ككل يمكن أن يكون أحد أهدافنا المؤسسية وإذا حققنا ذلك، فسيكون سابقة جديدة تمس الحاجة إليها والتي ستكون هذه السنوات الخمس رائدة فيها.

4. سيدتي الرئيسة، لقد كنت ألاحظ وأستوعب بشكل مثير للاهتمام كيف نذكّر أنفسنا جميعًا ونبذل محاولات لإدامة بعض التفضيلات اللغوية. ومن المثير للاهتمام، أن هناك عجزًا آخر قد لا يكون لنا دور كبير فيه، بصفتنا لجنة، ولكن يمكننا بالتأكيد التفكير فيه، وهو التعددية اللغوية. وفقًا لأحد التقارير، في حين أن 1.4 مليار شخص يتحدثون الإنجليزية، و 1.18 مليار يتحدثون لغة الماندرين، فإن اللغة الهندية هي ثالث أكثر اللغات استخدامًا في العالم مع عدد أقل من 615 مليون متحدث، متقدمة على الإسبانية 548 مليونًا، والفرنسية 280 مليونًا، والعربية 274 مليونًا، والروسية 258 مليونًا. عدد السكان الناطقين بالهندية أكبر بثلاث مرات من إجمالي عدد السكان في أوروبا الغربية بأكملها. يُعرف القانون الدولي الحديث إلى جانب أنه يتمحور حول أوروبا من حيث المحتوى والعملية جنبًا إلى جنب مع بعض الجوانب المهيمنة الأخرى للعلاقات الدولية القادرة على الحصول على الشرعية عندما تكون احتياجات ومصالح واهتمامات وتطلعات ثالث أكبر مجموعة من السكان الناطقين بلغة قديمة الحضارة، خامس أكبر اقتصاد في العالم، لا تزال مستبعدة؟ اللغة الهندية هي لغة عالمية إذا استخدمنا مقاييس اللغات الرسمية للأمم المتحدة بكل معاني المصطلح.

5. نحن، بصفتنا ممارسين وعلماء في القانون الدولي، ندعو إلى الشمولية من جميع الأنواع، ولكن عندما يتعلق الأمر بالمجال نفسه، فإننا غير قادرين حتى على حساب هذه الحقيقة المزعجة. وهكذا، إلى أن تظل بعض أوجه القصور الأساسية في الحوكمة، بما في ذلك تدوين القانون الدولي والتطوير التدريجي للقانون الدولي، دون معالجة، فلن يكون لأعمالنا سوى قدر كبير من الوزن والقوة والتأثير، ولا يزال بإمكاننا المطالبة بسعادة بالعمل من أجل القانون الدولي الذي يؤثر ويحكم الحياة اليومية ومصير العالم كله. لو فكرنا جيداً في جلسة رسمية غير رسمية في اليوم الأول، لكنك قدمت ملاحظاتي عندما دخلت اللجنة كعضو جديد، في ذلك اليوم، لكننا أردنا أن نتأكد من أننا نبدأ العمل في أسرع وقت ممكن، أنا أعتنم هذه الفرصة لتقييم جميع التنكيرات التي ربما كنا نفكر فيها لفترة طويلة. بلا خطاب، ولكن مع هذه الحقائق والأرقام والسياقات، التي تشكل الممارسة والعقيدة والسوابق التي كانت اللجنة تعمل فيها على مدار الثمانين عامًا الماضية وستعمل هذه السنوات الخمس أيضاً، أقدم ملاحظاتي حول موضوع تسوية النزاعات الدولية التي تكون المنظمات الدولية أطرافاً فيها، وهل لي أن أذكر بكل تواضع أن سيدتي الرئيسة ستمنحني بعض الدقائق الإضافية بدلاً من 20 دقيقة عادية لتعليقاتي على هذا الموضوع.

6. داخل المناطق الآسيوية الأفريقية، تطورت اتجاهات جديدة يبدو أنها توفر المزيد من الامتيازات والحصانات بين دول آسيا وأفريقيا أكثر مما هو مطلوب في السياق العالمي، على سبيل المثال، تعهد من جانب الدولة المضيفة لاجتماع إقليمي لتحمل نفقات إقامة رؤساء الوفود الزائرة. أصبح هذا أيضاً ممارسة مؤكدة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) وعلى الأرجح أيضاً لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC) والاتحاد البرلماني الآسيوي. ¹ السؤال

¹ س. سوتشاريتكول، "مساهمة المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية في التدوين و التطوير التدريجي للقانون الدولي"، في مقالات في القانون الدولي (نيودلهي: القانون الآسيوي الأفريقي

- لم يتم التعامل مع النزاعات المتعلقة بالمنظمات الدولية بطريقة مماثلة من قبل المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية (AALCO) ومركز الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي (AUCIL).
7. فيما يتعلق بالنطاق الدقيق للأنواع المحتملة للمنازعات التي ينبغي معالجتها أو التي يتعين على اللجنة البت فيها، وفقاً لتحليل بعض أعمال لجنة المستشارين القانونيين المعنية بالقانون الدولي العام لمجلس أوروبا أو لجنة لجنة المستشارين القانونيين للقانون الدولي العام (CAHDI)، يمكن للمرء أن يرى أنه يركز بشكل خاص على تسهيل مناقشة حول الأسئلة الموضوعية المتعلقة بتسوية مطالبات الطرف الثالث عن الإصابات الشخصية أو الوفاة وفقدان الممتلكات أو الأضرار التي يُزعم أنها ناجمة عن المنظمة الدولية وسبل الانتصاف الفعالة المتاحة للمدعين في هذه الحالات.² يمكن للمرء أن يستشهد في هذا الصدد بالأحداث الأخيرة التي تتعلق بشكل رئيسي ببعض عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (UN) - (هايتي - مينيستاه).³
8. علاوة على ذلك، فإن الاطلاع على المناقشة في اللجنة السادسة يؤدي إلى الإشارة إلى أنه لم تبد أي دولة رأياً ضد إدراج طبيعة النزاعات على النحو المنصوص عليه أعلاه.⁴ ولكن إذا نظر المرء إلى الممارسات الهندية على سبيل المثال، فإن بنود تسوية المنازعات في الاتفاقيات مع المنظمات الدولية تتضمن النزاعات ذات الطابع القانوني الخاص والنزاعات التعاقدية. مسودة تقرير SOFA

مؤسسة استشارية (2007)، ص. 9. متوفرة على : <https://digitalcommons.law.ggu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1219&context=pubs>.

<https://rm.coe.int/CoERMPublicCommonSearchServices/DisplayDCTMContent?documentId=09000016804098ea>

³ https://law.yale.edu/sites/default/files/documents/pdf/Clinics/Haiti_TDC_Final_Report.pdf

⁴ **أرمينيا** - نحث المقرر الخاص واللجنة على إدراج النزاعات ذات الطابع الخاص أو الضار في نطاق العمل لأن هذه كانت أكثر الفئات صلة نزاع في الممارسة. تشمل الأمثلة النزاعات الناشئة عن استخدام القوة وحفظ السلام والعلاقات التعاقدية. **النمسا** - نظراً للأثار التي تحدثها نزاعات القانون الخاص مع المنظمات الدولية في كثير من الأحيان على البلدان المضيفة، ترحب النمسا بفكرة أخذ هذه النزاعات أيضاً في الاعتبار على النحو المقترح في الفقرة 238 من التقرير **جمهورية التشيك** - نلاحظ أيضاً بارتياح تعليق اللجنة بأن نطاق هذا الموضوع يجب أن يشمل أيضاً بعض النزاعات ذات الطابع القانوني الخاص، والتي تكون المنظمات الدولية أطرافاً فيها. نعتقد أن عمل المقرر الخاص واللجنة سيعزز ويوضح الجوانب النظرية والعملية لهذا الموضوع وسيكون مفيداً لممارسات الدول والمنظمات الدولية في هذا المجال. **هولندا** - هناك زيادة في النزاعات ذات طابع القانون الخاص والتي يتم رفعها ضد المنظمات الدولية والدول المضيفة لها. تأتي تسوية هذه النزاعات مصحوبة بتعقيبات قانونية مما يجعل الدراسة التي تجريها لجنة القانون الدولي مفيدة ومفيدة. (المناقشة في الأمم المتحدة 6 رقم لجنة (2022).

للأمين العام ينص على تسوية كلا النوعين من النزاعات.⁵

9. فيما يتعلق بمسألة حصانات المنظمات الدولية، تم إنشاء جميع المؤسسات الدولية لتحقيق أغراض أو أهداف معينة وتم تكليفها بوظائف أو مهام للمساعدة في تحقيقها. لأداء الوظائف الموكلة إليها، تحتاج المنظمات الدولية إلى صلاحيات، وهي "القدرة على تغيير الحقوق والواجبات القانونية للأشخاص الآخرين". قد تكون هذه الصلاحيات صريحة أو ضمنية ويجب ممارستها وفقاً للقيود القانونية التي تفرضها الصكوك التأسيسية لـ IO أو أي التزامات قانونية دولية أو محلية أخرى مفروضة أو مفترضة من قبل IO. عند تقييم وظائف IO، من المهم بالتالي التمييز بين أغراض وأهداف IO، والتي يمكن أن تكون واسعة جداً، ووظائفها، التي ستكون أكثر دقة، والقيود الموضوعية على IO من حيث كيفية تنفيذ وظائفها الإضافية.⁶ يشير الإطلاع على أعمال CAHDI إلى أن الحصانة التي تتمتع بها المنظمات الدولية لا تزال أحد أعمدة القانون والضرورية لتنفيذ مهامهم الأساسية. قد يكون لتقييد هذه الحصانة عواقب مهمة حيث يمكن أن يؤدي إلى زيادة المطالبات بالتعويض وبالتالي تقليل إجراءات وعمليات المنظمات الدولية. تؤدي ممارسة اللجنة القانونية للبلدان الأمريكية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية إلى فهم أن الممارسة الدولية توصي المنظمات الدولية بتوفير وسائل بديلة للتعامل مع المطالبات الفردية في حالة عدم احتواء المعاهدات أو الأنظمة الأساسية الخاصة بها على آليات تسوية المنازعات. يمكن للمنظمات الدولية أن تقدم، من بين أشياء أخرى، تسهيلات للإرسال

⁵ استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع جوانبها، نموذج اتفاق مركز القوات لعمليات حفظ السلام تقرير الأمين العام، A / 45/594 .

⁶ Gulati R. (2022). الوصول إلى العدالة والمنظمات الدولية: تنسيق الاختصاص بين النظامين القانونيين الوطني والمؤسسي. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج. doi:10.1017/9781108946377. في ص. 140.

الخلافات على التحكيم، وبوالص التأمين الكافية لتغطية الأضرار المحتملة، وخيار التنازل عن الحصانة لصالح العدالة.⁷

10. **الاهتمامات المنهجية للدراسة:** ما مدى أهمية إجراء تحليل الحصانة الموضوعية أو المناعة الوظيفية لـ IOs؟ - لتحديد وظائف المنظمة، يجب إجراء تحليل دقيق للأدوات التأسيسية لمنظمة IO وممارستها. قد يكون هذا التعهد شاقاً ولكن يجب الشروع فيه عند ظهور أسئلة حول النطاق الوظيفي لنشاط IO.8 في هذا الصدد، يعتبر مفهوم المناعة الوظيفية غامضاً عندما يتعلق الأمر بتعريف وظائف معينة لـ IOs؟ تتمثل الطريقة المنطقية لتحديد نطاق الحصانات الوظيفية في الإشارة إلى وظائف المنظمة المنصوص عليها في أدواتها التأسيسية، أو النظر إلى الممارسة اللاحقة لـ IO، ثم تقييم ما إذا كان أداء هذه الوظيفة (الوظائف) سيتم إعاقته إذا فصلت محكمة وطنية في الدعوى قيد النظر.⁹

11. ما مدى أهمية وما إذا كانت هناك ميزة في **تصنيف النزاعات** المتعلقة بالمنظمات الدولية؟ يمكن أن تكون هناك عدة فئات من النزاعات المتعلقة بالمنظمات الدولية: النزاعات بين المنظمات الدولية والدول الأعضاء؛ النزاعات بين المنظمات الدولية والأشخاص الطبيعيين؛ المنازعات بين IOs والأشخاص الاعتباريين. كيف سيصنف المقرر الخاص ويحلل مختلف آليات تسوية المنازعات المتاحة في إطار هيكل التسوية السلمية للنزاعات الدولية مثل التفاوض والمشاورات والمساعي الحميدة والتحكيم والآليات القضائية وما إلى ذلك؟ علاوة على ذلك، هل ينبغي للمقرر الخاص أن يشارك في مثل هذه العملية، فما هي معايير تقييم الخيارات المختلفة للآليات مثل الاستقلال، والمحكمة العادلة، وحياد القضاء، واستقلالية اتخاذ القرار وما إلى ذلك؟

⁷ التعليمات رقم 5،

http://www.oas.org/en/sla/iajc/docs/themes_recently_concluded_Immunities_International_Organizations_Guide.pdf.

⁸ Oppenheim's International Law - United Nations، S Sivakumaran and J Sloan، D Akande، P Webb، R Higgins section 16.20.، vol 1 (Oxford University Press 2017)

⁹ المرجع نفسه، 6، ص. 143

12. يتعلق أحد جوانب العمل بما إذا كانت النزاعات ذات طابع القانون الخاص مدرجة. لكن الإشارة إلى النزاعات "الدولية" قد تُفهم على أنها لا تشمل مثل هذه النزاعات، وبالتالي هناك حاجة إلى مزيد من التفكير من جانب اللجنة. يُفترض حاليًا أنه يشمل كلا الأمرين وقد حصل على دعم من الدول في اللجنة السادسة. كما نعلم جميعًا، تثير النزاعات ذات طابع القانون الخاص العديد من قضايا القانون الدولي، مثل الحصانة من الولاية القضائية أو الالتزام بتوفير طرق التسوية المناسبة المنصوص عليها في مختلف المعاهدات. وفقا للاتفاقية العامة للحصانات الفن. ثامنًا، القسم 29، "تتخذ الأمم المتحدة أحكامًا بشأن الأساليب المناسبة لتسوية: المنازعات الناشئة عن عقود أو نزاعات أخرى ذات طابع قانوني خاص تكون الأمم المتحدة طرفًا فيها". ووفقًا لنموذج اتفاقيات القوة (SOFA) - فن. سابعا - باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة 53، أي نزاع أو مطالبة ذات طابع قانوني خاص تكون عملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أو أي عضو فيها طرفًا فيها ومحاكم (البلد المضيف / الإقليم المضيف) ليس لها ولاية قضائية بسبب أي حكم من أحكام الاتفاقية الحالية، يجب تسويتها من قبل لجنة مطالبات دائمة يتم إنشاؤها لهذا الغرض \ [...]. من خلال الإطلاع على البيانات الواردة أعلاه، يتضح أن معظم الدول تؤيد إدراج المنازعات ذات طابع القانون الخاص في نطاق الموضوع وأن مفهوم الحصانات ربما يكون، بناءً محدود. علاوة على ذلك، تشير ممارسات الاتفاقية الدولية إلى أن المنازعات ذات طابع القانون الخاص مدرجة في بنود تسوية المنازعات، وغالبًا ما تتم مناقشتها في مقابل الحصانات.

13. من خلال إحضار عنصر من ممارسات الدولة، يشير التقييم المستند إلى قاعدة بيانات المعاهدات الهندية إلى أن بنود تسوية المنازعات تشمل النزاعات ذات الطابع التجاري والقانون الخاص. كما أن قضية حصانات المنظمات الدولية هي الأكثر إثارة للجدل في هذا المجال. لذلك يمكن اعتبار أن البيان قد يدعم إدراج هذه

الخلافاً التي تدخل في نطاق الدراسة. ومع ذلك، نحن بحاجة إلى تحليل وفهم بعناية التأثير الذي ستحدثه تسوية النزاعات هذه على البلدان التي تقدم قوات حفظ السلام في مختلف البلدان. إذا كانت ممارسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ستنتهي، فإن مقر الأمم المتحدة والأمانة العامة هما المؤسسة المسؤولة الرئيسية، وليس البلد المساهم بالقوات. فيما يتعلق بثلاث منظمات دولية تستضيفها الهند، فيما يتعلق باتفاقية المقر الرئيسي للتحالف الدولي للطاقة الشمسية، يمكن للمرء أن يلاحظ أن حكومة الهند و ISA سوف تضعان أحكاماً لتسوية النزاعات التعاقدية والنزاعات ذات الطابع القانوني الخاص. وهي تشمل أيضاً منازعات الموظفين حيث يتم التنازل عن الحصانات. فيما يتعلق باتفاقية المقر الرئيسي لجامعة جنوب آسيا في جنوب آسيا، يمكن للمرء أن يلاحظ أن هذا يشمل النزاعات ذات الطبيعة التجارية والنزاعات ذات الطابع القانوني الخاص. وهي تشمل أيضاً نزاعات الموظفين حيث يتم التنازل عن الحصانات وفيما يتعلق باتفاقية المقر الرئيسي لمنظمة AALCO، يمكن للمرء ملاحظة أن هذا يشمل النزاعات ذات الطبيعة التجارية والنزاعات ذات الطابع القانوني الخاص. وهي تشمل أيضاً منازعات الموظفين حيث يتم التنازل عن الحصانات. ومع ذلك، فإن التنازل عن حصانة IO يظل تقييماً شخصياً ولم ينشأ كسابقة في الهند. وبالتالي، فإن التوجيه من المقرر الخاص واللجنة يتحمل مسؤولية كبيرة في توفير التوجيه للدول والمحاكم الوطنية.

14. هناك ضرورة لتطوير إرشادات مناسبة لتطبيق الحصانات الوظيفية لـ IOs. فيما يتعلق بالقضاء على المناعة الوظيفية أو الحصانة الموضوعية، هناك حاجة لتحديد نطاق الحصانات الوظيفية لـ IOs على سبيل المثال، معيار الحصانات بموجب المادة 105 من ميثاق الأمم المتحدة، والاتفاقيات / الاتفاقيات المحددة التي تمنح الحصانات يجب تحديدها بوضوح لمنع الحصانات الوظيفية من أن تصبح حصانات مطلقة. كانت المحاكم قادرة فقط على اختراق الحجاب المؤسسي في التوظيف¹⁰ والنزاعات المالية¹¹ النزاعات،

¹⁰ اللجنة الحكومية الدولية للهجرة الأوروبية (ICEM) ضد دي بانيليا شيرون (1978) RDI 575، (8 77) ILR 572 أبريل 1975، محكمة النقض، رقم 1266). انظر أيضاً سبانز ضد محكمة المطالبات الإيرانية الأمريكية (20 ديسمبر 1985، المحكمة العليا) ILDC 438/1986 NJ (1985) (NL 1759)، الفقرة 3.1، مقتبس في R van Alebeek و A Nollkaemper، "The

والمسائل الجنائية¹² بشكل عام، على الرغم من أن مفهوم الوظيفة قد لعب دورًا في بعض الأحيان في تحديد نطاق حصانات IO، إلا أنه لم يلعب أي دور مهم في تحديد هذه الحصانات بشكل عام.

15. علاوة على ذلك، فيما يتعلق بـ *الوصول البديل إلى آليات العدالة*، نظرًا لتشغيل حصانات IO، تم تضمين التحيز الهيكلي في الأنظمة التنظيمية التي تحكم IO. في حين أن IO حر في التوجه إلى محكمة وطنية لإعمال حقوقها القانونية، فإن الشخص الذي يرغب في رفع دعوى ضد IO لا يمكنه فعل ذلك بسهولة. هذا التفاوت البنيوي الراسخ، رغم أنه غير مسموح به بموجب القانون الدولي على هذا النحو، يدمج تحيزًا لصالح المنظمة من خلال جعلها محصنة ضد الدعوى.¹³ لمواجهة هذا التحيز الهيكلي، أحد المطالب التنظيمية الرئيسية على ممارسة السلطة المؤسسية هو أن المنظمات الدولية يجب أن توفر الوصول إلى العدالة للأفراد الذين تضرروا من أفعالهم. نظرًا لوجود ممارسات تعاهدية واسعة وممارسات الدول وقوانين السوابق، سيكون من المفيد وضع مسودة توجيهات بشأن تنفيذ وتفسير المعاهدات والاتفاقيات التأسيسية.

16. اسمحو لي أن أشير إلى *أسئلة التعريف* - النزاعات؛ تسوية المنازعات (مشمول في الجزء 8)؛ المنظمات الدولية، هناك حاجة لتطوير تعريفات ذات طبيعة تأسيسية وليست تقييدية. وستكون هذه العناصر التأسيسية بمثابة إرشاد للمحاكم الوطنية لإجراء تحليلات حول مسألة حصانات المنظمات الدولية. ستوفر العناصر التأسيسية قدرًا أكبر من اليقين لنطاق تعاريف النزاع وتسوية المنازعات والمنظمات الدولية وتمكين المنظمات الدولية من مختلف الولايات القضائية ولا سيما في آسيا وأفريقيا. في

(ed) Netherlands 'in A Reinisch، امتيازات وحصانات المنظمات الدولية في المحاكم المحلية (مطبوعة جامعة أكسفورد 2013)، 180-206؛ انظر أيضًا، على سبيل المثال، المدعي ضد مكتب البراءات الأوروبي (23 أكتوبر 2009، Hoge Raad) رقم 00118/08.

11 Amaratunga v North Atlantic Fisheries Organization (رقم 55)، الفقرات 66-7.

12 Liang v People (28 يناير 2000) GR No 125865؛ لكن انظر، Greenpeace Nederland and Procurator General (Intervening) v EURATOM (13 November 2007) Decision No LJN: BA9173 Supreme Court of the Netherlands، RvdW (2007) No 992، حيث امتد نطاق الحصانات الوظيفية للمنظمة حتى في حالة ارتكاب بعض الجرائم البيئية المزعومة، تمت مناقشة القرار في C Brolmann، القانون الدولي في المحاكم المحلية (مطبوعة جامعة أكسفورد 2007)، 838، H.1.

13 مجلس حقوق الإنسان، "التعليق العام رقم 32: الحق في المساواة أمام المحاكم والهيئات القضائية والمحاكمة العادلة" (23 أغسطس 2007) UN Doc CCPR / C / GC / 32، الفقرة 18.

فيما يتعلق، فإن العناصر التأسيسية الإيجابية والعناصر السلبية ستكون مفيدة للمحاكم الوطنية لمنح الحصانة أم لا.

17. فيما يتعلق بالنزاعات الدولية، فإن العديد من قوانين القضايا لمحكمة العدل الدولية لها قيمة هائلة، ومن أبرزها قضية مافروماتيس، وقضية جنوب غرب إفريقيا، وتفسير معاهدات السلام ومشروعية استخدام القوة (صربيا ومونتينيغرو ضد بلجيكا) والحصانات والحصانات والإجراءات الجنائية (غينيا الاستوائية ضد فرنسا). ومع ذلك، فإنني لا أقتبس من التفاصيل حيث تم توفيرها في بياني.

14

18. مصطلح "المنظمات الدولية" قانون مستقر تمامًا، أي "منظمة دولية" تشير إلى منظمة منشأة بموجب معاهدة أو صكوك قانونية أخرى يحكمها القانون الدولي ولها شخصيتها الدولية.¹⁵ يجب تطوير نطاق تعريف المنظمة الدولية بطريقة لا تُدرج بعثات حفظ السلام في العملية إذا كانت هناك حاجة إلى الحفاظ على مزيد من الاستقلالية في تنفيذ تفويضات بعثات حفظ السلام كمعيار مسبق.

19. تسوية المنازعات: يشمل منتدى التسوية السلمية للنزاعات عمومًا التفاوض والمساعي الحميدة والتوفيق والوساطة، ولكن ربما تركز الدراسة أيضًا على طرق تسوية المنازعات القضائية وشبه القضائية المستقلة، والتي يتم توفيرها عادة من قبل المحاكم وهيئات التحكيم. نطاق منتدى تسوية المنازعات يحتاج إلى دراسة متأنية. لقد فضلت ممارسات الدول في الدول الآسيوية والأفريقية إجراء مشاورات ومفاوضات متبادلة يتبعها التحكيم

¹⁴ خلاف حول نقطة قانونية أو حقيقة، أو تضارب في الآراء القانونية أو المصالح بين شخصين (قضية مافروماتيس). لا يكفي لأحد طرفي القضية الخلفية تأكيد وجود نزاع مع الطرف الآخر. مجرد التأكيد لا يكفي لإثبات وجود نزاع أكثر من مجرد إنكار وجود النزاع. كما أنه ليس من المناسب إظهار أن مصالح الطرفين في مثل هذه الحالة متضاربة. يجب توضيح أن ادعاء أحد الطرفين يعارض بشكل إيجابي من قبل الطرف الآخر. (حالات جنوب غرب إفريقيا). ما إذا كان هناك نزاع دولي هو مسألة تحديد موضوعي. إن مجرد إنكار وجود نزاع [حسب الولاية] لا يثبت عدم وجوده. (تفسير معاهدات السلام). معايير وجود نزاعات دولية: إن وجود النزاع هو مسألة جوهرية وليس مسألة شكل أو إجراء. التأكيد مما إذا كانت المسائل المطالب بها أمام المحكمة، مثل الانتهاكات المزعومة للمعاهدة أو الأعمال التي يشكو منها المدعي، يمكن أن تندرج ضمن أحكام ذلك الصك لتحديد وجود نزاع. الحالات الملموسة حيث يوجد وقت الفصل في الخلاف الفعلي الذي ينطوي على تضارب في المصالح القانونية بين الأطراف. (شرعية استخدام القوة (صربيا والجبل الأسود ضد بلجيكا قضية)).

¹⁵ المادة 2 من مشروع المواد حول مسؤولية المنظمات الدولية.

إجراء. يلزم إجراء تحليلات أكثر شمولاً لمختلف مننديات تسوية المنازعات سواء كانت سياسية أو قانونية على النحو الوارد في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة. يجب تقييم هذه المننديات ومدى ملاءمتها في سياق استقلال القضاء، واستقلال القرار، والاستقلال الشخصي للقضاة، والحياد، والإنصاف، والمساواة في الوصول، وتكافؤ وسائل الدفاع، والتأخير، وفعالية الانتصاف، وآلية الاستئناف، إلخ.

20. ويقدر ما يتعلق الأمر بنتيجة الموضوع، هل لي أن أقترح أن يساعدنا المقرر الخاص في مزايا وعيوب نتيجة معينة.

21. أخيراً، لوحظ أن آسيا والمحيط الهادئ قد شهدت نموًا متزايدًا في إنشاء IOs، منذ عام 1995، 28 بما في ذلك IO جديدًا منذ 2005، اعتبارًا من 2015، إجمالي 58¹⁶ وآخر 8 سنوات على الأقل 5 منظمات دولية جديدة، مما يعني IOs. 63 أنا متأكد من أن دراسة وتحليل ممارسة الدولة أو IO والعقيدة والسوابق المنبثقة من هذه المنظمات الدولية الـ 63 ستضمن النتيجة التمثيلية المرغوبة والأساسية لعمل المقرر واللجنة.

22. وستكون مداولاتنا بشأن الأسئلة والملاحظات الواردة أعلاه مفيدة للجنة والمقرر الخاص حيث يضطلع بمزيد من أعمال البحث وتساعدنا على تقديم منتج مفيد للغاية للدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي ككل.

23. أشكرك سيدتي الرئيسة والزملاء على حسن استماعكم وتحملكم معي ببعض الدقائق الإضافية أكثر مما كنتم تتوقعون.

¹⁶ نيلز بلوكير، "المنظمات الدولية في آسيا والمحيط الهادئ: التيار الرئيسي أم من نوعه؟ منظور القانون المؤسسي الدولي" في تشينج، شيا جوي (محرر) نظام قانوني دولي جديد - احتفالاً بالذكرى السنوية العاشرة لأكاديمية شيامن للقانون الدولي، المجلد 8 (أبريل: 2016)، ص.